الفصل الأول

بر مصر

لماذا لا تعود العلاقات بين مصر وإيران؟

ما لم أستطع فهمه هو ذلك التصريح الذي صدر عن احمد ماهر وزير الخارجية السابق، والذي قال فيه إن أي قرار يتعلق بمسألة عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران يجب أن يتم باتفاق من جانب الطرفين معاً، وهو التصريح الذي أتى رداً على تصريحات نسبت إلى دبلوماسي إيراني رفيع المستوى قبلها بيومين، بأن طهران قررت بشكل نهائي إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، فقد بدا من تصريح السيد ماهر وكأنه مستاء من تلك التصريحات الإيرانية، وهو الأمر الذي لم أتمكن من فهمه. فمن الطبيعي أن العلاقات لا تعود بين بلدين بمبادرة منفردة من إحدى الدولتين، ولكن في ذات الوقت فإن مثل هذا الموقف أو التصريح من الجانب الإيراني هو موقف إيجابي صالح لأن يبنى عليه، وهو ما كنت أتوقعه من السيد ماهر في معرض تعليقه على هذه الإشارة الإيرانية الأخيرة.

وهذه الإشارة ليست الأولى بين البلدين، بل سبقها، خلال الأعوام الأخيرة، سيل من الإشارات الإيجابية التي لم تترجم حتى الآن، بالوصول إلى الإعادة الكاملة للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهي العلاقات التي شهدت توتراً يعود إلى وقت قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، ثم قطعت العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٨٠. لكن مع مطلع التسعينيات شهدت العلاقات تحسناً تدريجياً ازدادت درجته مع وصول خاتمي للرئاسة عام ١٩٩٧، ومع هذا التاريخ بدأت التوقعات تزهو وتخبو حول قرب عودة

العلاقات بين البلدين، وقد أفرزت هذه الوتيرة المترددة حالة من الإحباط لدى الأطراف المتحمسة من الطرفين لعودة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين.

فبعد ان كانت النظرة أو الإدراك المصري لإيران طوال سنوات بعد الثورة الإسلامية متأثراً بالعلاقة المتوترة بين البلدين، مما أدى إلى تشويه متعمد لصورة كل طرف لدى الآخر، تزامن ذلك مع اتهامات مصر لإيران بدعم منظمات إرهابية في الداخل، بعد وفاة الخوميني وتوقف ما سمي بتصدير الثورة، إضافة إلى الموقف المتوازن لإيران في حرب الخليج الثانية، فإن ذلك ساهم بشكل كبير في تعديل الإدراك المصري لإيران ودورها الإقليمي في الفترة الأخيرة. فبعد ان كانت مصر تطرح تصوراً عربياً لأمن الخليج عندما كانت علاقاتها متوترة مع إيران، وبعد تحسن العلاقات مع إيران في السنوات العشر الأخيرة، والتطورات الإيجابية الداخلية في إيران، بدأت الرؤية المصرية الرسمية وغير الرسمية عن إيران تتقارب وينظر لإيران كقوة إقليمية وإمكانية، يمكن أن تكون سنداً للعرب في صراعهم التاريخي مع إسرائيل ، وكيف يجب أن تكون العلاقة بين مصر وإيران علاقة تكاملية وليست تنافسية.

هناك معوقات تقف في وجه تطوير العلاقات بين البلدين، وفي ما يبدو فإن موقف بعض المسؤولين المتباين من هذه المعوقات هو الذي يتسبب في تأخير عودة العلاقات إلى شكلها الطبيعي، فبينما يهتم البعض بالتركيز على التأثير السلبي لهذه المعوقات على العلاقات يركز البعض الآخر على أهمية الطموح إلى تطوير هذه العلاقات، وأكثر ميلا للتقليل من أولوية العقبات والعراقيل. وكان المأمول أن يبدو موقف السيد ماهر متوافقاً مع ما عرف من

قبل من أن الخارجية المصرية تقف في صف الطرف الأكثر ميلا للتقليل من أولوية العقبات والعراقيل.

أظن أن الرؤية المصرية لتطوير العلاقات باتت واضحة لدى الطرف الإيراني، وهي تتلخص في رفض مصر التدخل في شؤونها الداخلية، وتحجيم النزعة الإيرانية للهيمنة والسيطرة، ويلاحظ أيضاً أن هناك تفهماً إيرانياً لطبيعة الالتزامات المصرية الدولية ومن بينها السلام مع اسرائيل .

الأمر الأكيد أن هناك اختلافاً في الرؤى بين البلدين، لكن هذا الاختلاف ينبغي أن يتم القفز عليه ــ ليس بتجاهله ولكن بمنعه من أن يتحول عائقاً ــ والوصول إلى مرحلة تغليب التوجه نحو المصلحة المشتركة للبلدين ــ بل للمنطقة بأسرها ــ والتي يؤمن الطرفان بأنها تأتي في إطار عودة العلاقات بين البلدين.

وعلى ذلك، فلا يمكن تجاهل وضع إيران الإقليمي في أية حسابات قادمة، خاصة في ظل التطورات الدولية الأخيرة، وفي ظل مشروع إعادة تقسيم العالم. ولذلك تظل العلاقة بين مصر وإيران ــ بما لهما من وزن إقليمي ــ هي إحدى العلاقات المهمة من كل الزوايا في إطار هذه المتغيرات، ولا يمكن أيضاً قبول إجهاض الإشارات المتتالية لتطوير العلاقات بين البلدين وإعادتها إلى طبيعتها وفقاً للمعطيات الجديدة، ووفقاً لحسابات ومواقف كلا الطرفين.

* * * *

السيارات ذات الستائر السوداء

قد يبدو الموضوع الذي سأتناوله يتعلق بمصر، ولكنه في الواقع يصلح كنموذج للتدليل على مهارة استفزاز المواطنين ــ الذين أنا وأنت منهم ــ في معظم أو كل مجتمعاتنا العربية. ولندخل في الموضوع.

نشرت عدد من الصحف المصرية والعربية تصريحات نسبت إلى اللواء أحمد ضياء مساعد وزير الداخلية المصري نفى فيها بقطع إغلاق المرور عند سير مواكب المسؤولين، وأن الشرطة لا تقوم بأي تصرفات استفزازية، ويستطرد السيد اللواء قائلاً «لكن إذا حدث سلوك شبيه فإنها تكون مجرد تصرفات فردية» ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يضيف أن المرور مشكلة سلوكية وكل منا يعد سبباً مباشراً في هذه المشكلة.

ما سبق نموذج لتلك التصريحات أو لذلك الأسلوب في التعامل مع الجماهير ــ أو المواطنين ــ من قبل إداراتهم أو وزاراتهم أو نظمهم، وهو ذلك الأسلوب الذي لا يكتفي بمعاناة أولئك المواطنين من موقف أو وضع ما وتركهم في حالهم يعانون، بل يصل بهم إلى مستوى آخر هو نفي المعاناة، وتكذيب الحالة، وإلقاء التهم علينا ــ نحن المواطنين ــ بأننا لا ندرك ما نراه، وإن كان هناك خلل فنحن المسؤولون عنه. ويذكرني هذا بالمشهد الكوميدي الشهير ــ لا أذكر أين ــ أو تلك النكتة التي تنتهي باعتذار ركاب السيارة لسائقها الجاهل بأصول القيادة ولكنه يملك مقومات عضلية كافية لردعهم بأن العيب ليس فيه ولكنه فيهم لأنهم الذين لا يعرفون كيف يركبون السيارة.

أؤكد للسيد اللواء ــ وأظن أن معي كثيرين ــ بأن المرور يتوقف عند مرور مواكب السادة راكبي العربات ذات الستائر السوداء والمصحوبة

بسيارات الحراسة، وأن هذا واجهته بنفسي على الأقل في منطقة المهندسين حيث يسكن رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وجاردن سيتي، وسط القاهرة حيث يقطن رئيس مجلس الشعب ووزير شؤون مجلس الشعب ولا أدري من آخر، وأظن أيضاً أن ممارسات وتجاوزات سيارات الحراسة المصاحبة لمواكب ذوي السيارات السوداء في حاجة إلى وقفة ومحاسبة.

قد يكون ذلك مفهوماً بشكل نسبي ــ ولكن غير مقبول ــ تعطيل حركة المرور وقت مرور مواكب الرؤساء بشكل محدود ومدروس، ولكن ليس مفهوماً ــ وبالطبع ولا مقبولاً ــ أن تتجمد الحركة بشكل كلي وتعسفي لموكب قد يتحرك الآن أو بعد ساعة.

المسألة هنا ليست متعلقة بهذا الخبر على وجه التحديد، ولكنه ــ كما قلت ــ نموذج لمهارة الاستفزاز التي أصبح قطاع لا بأس به من مسؤولينا العرب يتقنونها في تعاملهم معنا ــ نحن المواطنين ــ المتهمين دائماً بعدم حسن السير والسلوك.

مرة أخرى ليست القضية هنا قضية تعطيل المرور، ولكنها أكبر من ذلك، أعتقد أن القضية هنا هي أسلوب التعاطي مع المشكلات التي تواجهها المجتمعات العربية كلها، وطريقة تعاطي المسؤولين عن هذه المشكلات ــ بالتسبب فيها أو حلها ــ وهي الطريقة التي تتسم بقدر واضح من غياب الحس السياسي.

تحدثت من قبل عن الذكاء السياسي في التعامل مع مشكلات الوطن وهموم الناس، ولو لم يكن الذكاء سمة في التعامل فإن الهوة لا شك آخذة في الاتساع بين الناس وحكامهم.

* * * *

دماء جديدة

«أن تقوم بالعمل متأخراً خير من ألا تقوم به أبداً»، هكذا يقول التعبير الانجليزي الشهير، وفي مقابله يقول المثل المصري «كل تأخيرة وفيها خيرة» ولا أدري أي التعبيرين ينطبق أكثر على الموقف الذي اتخذه خالد محيي الدين، أحد أبرز الأسماء في عالم السياسة في مصر منذ أكثر من نصف قرن، وهو ذلك الموقف الذي أعلن فيه عن تركه رئاسة حزب التجمع اليساري المعارض، أحد الأحزاب الرئيسية في الحياة السياسية المصرية.

يسجل إعلان خالد محيي الدين لموقفه هذا بالفعل سابقة في تاريخ الأحزاب المصرية منذ بدء التعددية عام ١٩٧٦، عندما عادت بقرار السادات الشهير بإقامة ثلاثة منابر كان من بينها منبر اليسار بزعامة خالد محيي الدين، والذي تحول فيما بعد إلى حزب التجمع. وعلى الرغم من تقديري الشخصي لهذا الموقف إلا أنني أعتقد أنه جاء متأخراً ليس كموقف من خالد محيي الدين ولكن كسلوك سياسي، ونمط تطور طبيعي في الحياة السياسية. فالملاحظ أن أحزاب المعارضة التي تتوجه بالنقد الدائم للحكومة ولنظام الدولة بأنه يمارس الحكم بأسلوب غير ديمقراطي بشكل كامل، هي الأحزاب ذاتها التي تفتقد في داخلها الممارسة الديمقراطية الحقيقية. فنجد أحد الأحزاب الرئيسية يعدل في نظامه الأساسي الذي كان يحدد مدة رئاسة الحزب بفترتين متتاليتين ليسمح بانتخاب رئيس الحزب دون حد أقصى، وأجد نفسي مضطراً لأن أضع علامة تعجب هنا! ونجد حزباً آخر يفشل رئيسه في تخطي الانتخابات البرلمانية، فلا يكون منه إلا الإصرار على الاستمرار في رئاسة الحزب برغم فشله في أن يحوز ثقة القاعدة الشعبية، وأضع علامة

تعجب أخرى! والغريب أن هذا السلوك يجد من أعضاء الأحزاب قدراً من التأييد. وتأتي التبريرات سريعة ومباغتة في الحديث عن القيادات التاريخية التي ينبغي الحفاظ عليها وعلى قيمتها. ومع تقديري الكامل لهذا المفهوم الذي هو مفهوم شرقي عربي، إلا أن القيادات التاريخية يمكن أن يكون مكانها استشارياً توجيهياً ولكن في إطار ديمقراطي صحيح وصحي يسمح بتجديد دماء الحياة السياسية بشكل دائم.

خالد محيي الدين الذي جاوز الثمانين ــ أطال الله عمره ــ والذي كانت له مواقف مشهودة عام ١٩٥٤ أثناء أزمة مارس الشهيرة، والتي انحاز فيها للخيار الديمقراطي وقتها ضد رغبة الأغلبية من أعضاء مجلس قيادة الثورة، سجل موقفاً آخر، قد يكون الوقت متأخراً أعواماً طويلة، ولكن على الأقل يبقى للحاج خالد ــ كما يطلق عليه أبناء دائرته الريفية ــ أنه أول رئيس حزب يتخلى عن الكرسي ــ حتى لو كان كرسياً حزبياً صغيراً ــ برغبته.

أحد الصحفيين المصريين توقف متعجباً عندما شاهد شاباً ألمانياً في منتصف الثلاثينيات يتحدث في مؤتمر عقد لمناصرة الشعب العراقي متسلحاً بالوثائق والأرقام والأسلوب العلمي في الطرح. كان سبب دهشة الصحفي صغر سن المتحدث، فتوجه إليه ليسأله «ألا تعتقد أن سنك صغيرة بعض الشيء على ماتقوم به»؟ لم يجد الشاب إلا أن يرد بسؤال وهو ينظر إلى المتحدثين العرب حوله «ألا تعتقد أنت أنهم في عمر أكبر كثيراً على مايقومون به»؟!

* * * *

(١)

البابا شنودة .. وممارسة الحقوق السياسية

في الثاني عشر من مايو (أيار) عام ١٩٢٢ نشرت الصحف المصرية برقية من محام قبطي من مدينة المنصورة في دلتا مصر اسمه وديع صليب، يعلن فيها معارضة الأقباط ــ قبل المسلمين ــ لمبدأ التمثيل النسبي للأقليات في المجالس النيابية، ورفضهم ما يزيد على الضمانات الشعبية العامة، «ولن يخرج قبطي على الأمة بتقدمه للانتخابات لتمثيل الأقليات»، كما جاء في نص البرقية. كان ذلك رداً على الاتجاه الذي بدأ يظهر بتمثيل الأقباط على أساس ديني ومذهبي أثناء وضع لجنة الدستور لدستور ١٩٢٣ وسقطت الفكرة بعد النقاش حولها للرفض الجماهيري الواسع على نطاق المصريين، والأقباط منهم بصفة خاصة.

وبعد ثمانين عاماً ــ وفي احتفال لأحد نوادي الليونز ــ التي انتشرت بكثرة في مصر هذه الأيام ــ أدلى البابا شنودة الثالث، بابا الكنيسة، بتصريحات حملت معنى البحث عن نظام يكفل تمثيلا مناسباً للأقباط في مجلس الشعب، وسبق أن نسب له تصريح منذ أعوام جاء فيه «ان الدولة قادرة على وضع النظم الديمقراطية التي ينجح فيها الأقباط، كما وضعت من قبل نظاماً ينجح من خلاله العمال والفلاحون». ورغم أن التصريح المثير للجدل يمكن أن يفهم منه أن المطلوب نظام انتخابي يمكن من خلاله ان تُمثل كافة فئات

المجتمع، كالانتخابات القائمة مثلا، إلا أن البابا شنودة في تصريحات تالية له ــ تعقيباً على الضجة التي أثارتها تصريحاته الأولى ــ لم يرد أن يحسم وجهة نظره، مما أعطى انطباعاً بأنه يفضل التمثيل النسبي للأقباط واغلاق دوائر بعينها للنواب الأقباط، وهو أمر نتوقف أمامه كثيراً عندما يصدر عن البابا شنودة الذي هو بحق في نظر المسلمين، قبل الأقباط، يمثل أحد الأسس المهمة في وحدة الأمة.

الأكيد أن هذا الطرح يأتي تعبيراً عن حالة إحباط يستشعرها الأقباط في مصر، خاصة إذا ما علمنا أن الأحزاب المصرية في انتخابات ١٩٩٥ لم ترشح سوى ثلاثة عشر، ولم يرشح الحزب الوطني قبطياً واحداً، ولم ينجح منهم أحد، وفي الانتخابات الأخيرة نجح ثلاثة فقط فُصل أحدهم. ولكن السؤال هو: هل الحل هو التمثيل النسبي الذي لا يؤدي إلا إلى تكريس مفهوم «الأقلية»، وهو المفهوم الذي يرفضه المصريون أقباطا ومسلمين؟ أليس هذا الواقع هو جزء من مشكلة أكبر يعاني منها العمل السياسي في مصر؟ ألا يعاني المصريون في عمومهم، بلا تفرقة، من قصور الأحزاب السياسية القائمة ــ عددها بلغ ١٦ حتى الآن ــ عن الحضور والعجز، وسد الفراغ الذي تعاني منه الحياة السياسية؟ أليس من الأجدى طرح المشكلة برمتها وإدارة النقاش حولها كمشكلة مصرية تبحث عن حل لكل المصريين وليس لفئة أو قطاع بعينه؟ ويمكن في إطار هذا الحوار الوطني طرح كافة الأفكار دون مصادرة، ولكن الهدف الذي ينبغي أن يجتمع عليه الباحثون عن الطريق هو مصلحة المجموع، وليس مصلحة قطاع معين من الشعب يريد أن ينال «حقوقه»، كما صرح البابا شنودة الذي أكن له شخصياً كل تقدير.

في ٣٠ مايو ١٩٢٢ اجتمع خمسة آلاف قبطي، هم أعضاء جمعية قبطية يرأسها عزيز ميرهم، أحد القيادات القبطية في ذلك الوقت، وقرروا في نهاية اجتماعهم «اعتبار القومية المصرية أساساً لتقرير حقوق المصريين».

(٢)

النافخون في الجمر

لم أكن أعرف أن الفنان المصري المنتصر بالله مسيحي، وبقيت أعواماً طويلة قبل أن أعرف أن سناء جميل مسيحية، وحتى الآن لا أستطيع أن أحدد ديانة كاتب أو فنان، ولم أسع يوماً لمحاولة معرفة الهوية الدينية، وأظنني لست غريباً في هذا الأمر، وأظن أن كثيرين مثلي لم يشغلهم هذا الموضوع، فكل هؤلاء على مر تاريخ الفن والأدب والسياسة هم مبدعون ساهموا في رسم وجه هذه الأمة.

هذا لا يعني أن المجتمع عاش ويعيش في حالة مناعة مستمرة من الانحدار إلى ما يتناقض مع مفاهيم التعايش والامتزاج، بل إن أزمات عديدة مر بها المجتمع ودفع الثمن غالياً في بعض المراحل، وكان صمام الأمان دائماً أن طبيعة هذا المجتمع لا تقبل الوصول إلى مرحلة الصدام الكبير، أو مرحلة نفي الآخر ومحاولة القضاء عليه، أيضاً ظلت النخبة المثقفة أكثر وعياً وإدراكاً لمخاطر الانزلاق إلى حدود الصدام أو الانزلاق إلى مرحلة النفخ في خلافات قابلة لأن تستعر لو لم يتم التعامل معها بشكل يمتلك وعياً بأهمية استمرار هذا المجتمع قوياً متماسكاً، هذه الصورة أخشى أن البعض يحاول أن يغير منها الآن، وللأسف يساهم في هذه المحاولة جزء من النخبة، وأسوق اليوم مثلاً لما أعني عندما استخدم تعبير «تديين» عناصر المجتمع، فقد قرأت وقرأ معي كثيرون عن ذلك المهرجان السينمائي الذي أقامته إحدى الجمعيات الأهلية المسيحية بمدينة الإسكندرية «للفيلم المسيحي»، وفي هذا المهرجان الذي خصص لعرض الأفلام المسيحية، تم تكريم عدد من الفنانين

مثل سناء جميل والمنتصر بالله ويوسف داود، والغريب أن يتم هذا التكريم لصفتهم الدينية، ومشاركتهم في الأفلام المسيحية.

لم تمر مياه كثيرة في النهر قبل أن يخرج علينا طرف آخر بخبر مفاده أن مهرجاناً غنائياً للأغنية الدينية الإسلامية في طريقه قريباً للنور (هكذا؟).

إذن مهرجان للفيلم المسيحي يكرم فنانين مسيحيين، بعده بأسابيع مهرجان للأغنية الدينية الإسلامية، وبالطبع سوف يكرم فنانين مسلمين. أي عبث هذا؟ الخطورة ان القائمين بهذا العبث محسوبون على النخبة التي كانت دائماً هي صمام الأمان في وجه محاولات «تديين» المجتمع في شكل صدامي، الآن يقوم جزء من هذه النخبة بعملية فرز للمجتمع على أسس دينية، والخطورة هنا أن عملية الفرز هذه تخطت الحدود لتصل إلى منطقة تتعامل بشكل مباشر مع القطاع الأكبر من المجتمع وتساهم في تشكيل وعيه وإدراكه، وبالتالي ردود فعله تجاه ما يواجهه، وهذه المنطقة هي الفنون.

لا أميل إلى توجيه الاتهامات، ولا إلى إساءة النوايا، ولكن أظن أن هؤلاء القائمين على مثل هذه الأمور يقومون بوضع قنابل موقوتة ستنفجر في وجوههم، وسيدفع المجتمع كله ثمناً لها، ولا يكفي هنا النوايا الحسنة التي هي في أحيان كثيرة ترسم حدود الطريق إلى جهنم. كل المبدعين هم أبناء هذا الوطن، أضافوا بإبداعهم، وحفظهم الوطن في ذاكرته لإضافاتهم وإبداعهم، وليس لديانتهم، ولا أظن أن هذا التوجه الديني الذي يتبناه جزء من المحسوبين على النخبة في تديين المجتمع، ليس سوى نفخ جمرات لو استمروا فيها فإن اشتعالها سوف يكون أمرا جد خطير.

سوف أستمر أستمع إلى أم كلثوم، وأستمتع بيوسف وهبي، وأضحك مع المنتصر بالله، ونجيب الريحاني وعلي الكسار، وأنقد يوسف شاهين، وأشاهد أعمال داود عبد السيد وخيري بشارة ومحمد خان وعلي بدرخان، وسوف أظل أقرأ لطه حسين والعقاد ولويس عوض وطارق البشري، من دون أن أتوقف لحظة لأبحث عن خانة الدين في بطاقات هويتهم.

(٣)

برقع الحساسية

كان الحوار يدور والأوراق تقدم حول مدى تمتع المرأة بحقوقها في المواطنة، واتفق الجميع على أن هناك مشكلة، وأن المرأة تعاني من نقص واضح في تمتعها وممارستها حقوقها الكاملة كمواطنة، ويظل الوضع والاتفاق بين الأطراف المختلفة على هذه الحقيقة حتى يصل الأمر إلى رؤية الدين لهذه القضية، فيتبدل الحال ويقف كل طرف مسلم أو مسيحي ليقدم أدلة وإثباتات على أن دينه قد قدم للمرأة كل شيء وأعطاها الحقوق، وبدا الأمر في مرحلة ما وكأنه مذكرات دفاع تنفي أي تقصير في وجه الطرف الآخر. كان هذا هو المشهد العام في المؤتمر ــ أو «ورشة العمل» ــ الذي شهدته مدينة الإسكندرية في شهر مايو عام ٢٠٠٣ ، وذلك في إطار التجربة المهمة التي تقوم بها الهيئة القبطية الإنجيلية بالاشتراك مع وزارة الأوقاف المصرية فيما يسمى بمنتدى الحوار، والذي يشارك فيه شباب الوعاظ من الدين الاسلامي والدين المسيحي بالعمل معا في مجموعات بحث، وتقديم أوراق أو أبحاث مشتركة حول موضوعات مرتبطة بالشأن العام.

ورغم شجاعة التجربة ورغم أهميتها، إلا أنني من خلال مشاركتي في ورشتين، وجدت أنه على الرغم من اتفاق الطرفين في الكثير من الأمور إلا أن مناخا من الحساسية يسود المكان والحوار عندما يقترب النقاش أو الحوار من موضوع يمس أيا من الطرفين، وتتحول القاعة في هذه اللحظة من جمع واحد إلى جمعين، وتسود الحساسية والتوجس في بعض الأحيان. ويتحول الأمر كالنموذج الذي طرحته في البداية، يقف كل طرف موقف المدافع في

موضوع لا يحتاج إلى الدفاع ولكن إلى النقاش.

هذا النموذج ليس فقط نموذجا مصريا، ولكنه نموذج عربي، فما أن نقترب كأطراف مختلفة دينيا أو مذهبيا أو عرقيا من أمر يقترب مما نعتقد تنفذ اشواكنا وتتلبسنا حالة من «التقنفذ» للدفاع عن النفس، ويسود جو من الحساسية النقاش والحوار، وفي بعض المستويات الأقل إدراكا يتجاوز الأمر هذا المستوى إلى مستويات اكثر خطورة. وهذا الوضع هو اكثر الاوضاع مناسبة لاي تدخل خارجي لدق إسفين بين اطراف المجتمع الواحد أو أطراف الامة الواحدة.

من بين ما طرح في الحوار تعبير يصلح لأن يكون حقيقة نؤمن بها، هذا التعبير يقول إن المسيحي المصري أقرب للمسلم المصري من المسلم في باكستان أو افغانستان، وأن المسلم المصري أقرب للمسيحي المصري من أي مسيحي آخر في العالم. هذا التعبير يصلح لأن ينطبق على كل الأعراق والأديان والمذاهب المشكلة للكيانات العربية منفصلة والكيان العربي ككل، وعدم إدراك هذا الوضع هو الذي يخلق التربة المناسبة للعبث بمستقبل واستقرار مجتمعاتنا. ولكن الادراك وحده ليس هو نهاية المطاف، بل ينبغي أن يتبع هذا الادراك سلوك يتخلص من «برقع» الحساسية في التعامل مع المشكلات الناجمة عن الاختلاف الديني أو المذهبي أو العرقي داخل المجتمعات العربية المختلفة.. أن يسود مناخ المصارحة والحوار المفتوح، وأن يتلبس الجميع حالة من حالات الشجاعة في مواجهة الخلل الناجم عن الحساسية المفرطة لعقود أو قرون سادت بين مكونات المجتمع المختلفة. هذا في رأيي هو الطريق الصحيح الوحيد لتجنب تمزيق أوصال هذه المجتمعات وهذه الأمة.

مشهد أخير: من شرفة الفندق شاهدت مياه البحر وهي تجمع بين بعض من شباب الشيوخ والقساوسة بعد نهاية يوم عمل، لم أتمكن من أن أتعرف من منهم الشيخ محمد ومن هو القس مايكل.. كلهم مصريون.

ارفعوا السقف

اجتمعت العمامات السوداء مع العمامات البيضاء مع من لا يرتدون العمامات من أمثالي على شاطئ الاسكندرية ، وكانت المناسبة اللقاء الذي نظمته الهيئة القبطية الإنجيلية لمناقشة موضوع «المواطنة في الإعلام». الموضوع غير جديد وبحث مراراً من قبل، ولكن الجديد هذه المرة أن الباحثين عبارة عن فرق عمل من شباب الوعاظ المسيحيين وصغار الشيوخ وجميعهم من قرى صعيد مصر.

اجتمع هؤلاء جميعاً في فرق عمل مختلطة تجمع بين القساوسة والشيوخ، وتكفلت كل مجموعة بدراسة المواطنة في إحدى الصحف أو المجلات، وذلك بإشراف الزميلة المخضرمة أمينة شفيق.

تقدم «الباحثون» بأوراقهم وعرضوها على جموع الحاضرين، الذين كان من بينهم أساتذة في المجالات المختلفة في كل مرة يتقاسم عرض الورقة شيخ وقس. لن أتوقف طويلاً أمام الانتقادات العلمية التي وجهت إلى هؤلاء الوعاظ، فهم بالتأكيد ليسوا باحثين بحق ولكنهم مجتهدون، والأكثر أهمية أنهم أكثر من يشكلون الرأي العام احتكاكاً بالجماهير الحقيقية صاحبة الحق الأول في الحياة، وبالتالي فإنهم عندما تعرضوا لمفهوم المواطنة حملوا فهمهم النابع من احتكاكهم الأصيل بمجتمعهم، وما خرجوا به هو عبارة عن صورة تصلح لأن تكون مادة لدراسة، أي أنهم قدموا رؤيتهم لما تقدمه الصحف من خلال فهمهم لما تعني «أن تكون مواطنا». باختصار ماذا تعني المواطنة لهؤلاء البسطاء، جمهور هؤلاء الوعاظ الحقيقي الذين يكونون العمود الفقري للمجتمع.

توقفت طويلاً أمام ملاحظة ذكرها أحد المعلقين منتقداً ما طرحه شباب الوعاظ من أن سقف أحلامهم شديد الانخفاض، إذ أنه يقف عند حدود تحسين الوحدة الصحية في القرية، أو ظلم وقع في تصحيح امتحانات النقل في إحدى المدارس، أو عجز المواطنين عن التقدم بشكواهم إلى المسؤول في المحافظة. ويستمر المنتقد متسائلاً أين الحديث عن المشاركة السياسية؟ أين المعاناة من غياب الديمقراطية؟ أين المشاركة في الأحزاب وتزوير الانتخابات؟ وقتها شعرت بالتعبير الذي يتردد أحياناً ليصف مثل هذا المنتقد، وهو التعبير الذي يقول «مثقفو المدن»! والذي لا أنكر أنني أضبط نفسي بينهم أحياناً، هؤلاء المثقفون الذين ينعزلون عن الجماهير الحقيقية ــ إن المواطنة كما تعلمتها هذين اليومين تعني لدى هؤلاء الجماهير الحق في الحياة الطبيعية والآمنة بدون تمييز، وهذه هي في الحقيقة أعلى درجات المواطنة ــ حق الإنسان في أن يعيش آمناً اقتصادياً واجتماعياً، إحساسه بالحق في الحياة هو الطريق الوحيد الموصل للمشاركة السياسية.

المسؤول عن هذا السقف المنخفض لأحلام هؤلاء هو تلك الأنظمة التي تتخلى عن جماهيرها وأحلامهم، وأولئك المثقفون الذين انحصرت مفاهيمهم عند حدود المدينة المرفهة ولم يعملوا من أجل تطوير هذه المفاهيم حتى تكون مفاهيم جماهيرية حقيقية، هؤلاء وأولئك هم المسؤولون عن انخفاض سقف أحلام البسطاء ولا نملك إلا أن نطالبهم «ارفعوا السقف».

* * * *

(١)

البحث عن معارك خارج الحدود

البحث عن المعارك خارج الحدود، حدود الذات وحدود المجتمع وحدود الممكن، يبدو أنها باتت صفة تتسم بها ممارستنا وممارسة جماعاتنا السياسية والدينية والثقافية في المجتمع العربي.

وقبل أن أفسر فأنا هنا أتحدث عن الهجوم الذي تعرض ويتعرض له شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي نتيجة موقفه الذي أعلنه عقب اجتماعه بوزير الداخلية الفرنسي وأعلن فيه تأييده أو عدم ممانعته أو تفهمه ــ أياً ما كان التعبير ــ للموقف الفرنسي بمنع ارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية. شيخ الأزهر ــ الذي أختلف شخصياً معه في مواقف أخرى عديدة ــ أتفق معه في موقفه هذه المرة، أياً ما كان التبرير الذي يسوقه المعارضون له، فلغير المسلمين أن يتدخلوا في شؤون المسلمين إذا كانوا يعيشون ضمن هذا المجتمع. والمنطق يقول إن المجتمع الفرنسي هو مجتمع اختار العلمانية له طريقاً، يطبقها على الجميع داخله مسلمين أو مسيحيين أو لا دينيين، وهي ــ أي العلمانية ــ كما يقولون، تقليد فرنسي وأحد الخيارات الأساسية لفرنسا، وبالتالي لها الحق، كدولة ومجتمع، أن تختار الطريق الذي تحدده.

والقرار الفرنسي الأخير لم يوجه ضد المسلمين، ولكنه قرار يحظر وضع أي علامات تعبر عن الانتماء الديني أياً كانت الديانة.

أظن أن ما ذكرته مسبقاً سوف يثير غضباً وتساؤلات عصبية وعاطفية، ولعل أهمها: وماذا عن المسلمين هناك؟ هل نتركهم يواجهون هذا العسف والاضطهاد؟ والإجابة البسيطة المباشرة هي أن هذه القضية هي قضية مسلمي فرنسا سواء فرنسيين أو مقيمين وليست قضية أي أحد آخر، أشخاص أو منظمات أو دول، وأسس ومبادئ هذا المجتمع تتيح لهم أن يجدوا لأنفسهم وسيلة للضغط والتعبير، وليس هذا من شأن أي فرد من المسلمين خارج فرنسا، ببساطة لسنا مدعوين للتدخل في مثل هذا الشأن، فهو ليس شأننا بل شأنهم.

أظن أن الانتفاضة التي شهدتها الساحتان الدينية والسياسية في مختلف دول العالم العربي والإسلامي حول هذه القضية إنما تنطلق من المبدأ الذي ذكرته في البداية، وهو حالة البحث عن معارك خارج الحدود، وخارج الاهتمام المباشر لنا، وقد تكون الدوافع هي الإحساس بالعجز عن التأثير في الداخل وبالتالي اختلاق معركة ننفس فيها، أو نبحث من خلالها عن دور مسلوب منا.

أذكر عندما زرت البوسنة أثناء الحرب هناك، وكانت وسائل الإعلام العربية جميعها تتحدث عن «إخوتنا المسلمين» المضطهدين الذين يعانون ويواجهون وحدهم قوى الغرب الذي يخشى انتشار الإسلام فيه، ووجدت هذه الآراء صدى إيجابياً في الشارع.

وامتلأت أرض البوسنة بمجاهدين عرب وجمعيات إغاثة إسلامية، نتيجة هذه الحالة كنت أتصور أنني سوف أجد بالفعل مجتمعا من المسلمين المضطهدين، ولكني اكتشفت أن من في البوسنة هم أوربيون يدينون بالإسلام وفقاً لطبيعة مجتمعهم، ولمست منذ البداية أن التدخل السافر في شؤونهم، والتعامل معهم بمنطق الوصاية هما أمران مرفوضان لديهم ويسببان درجة

واضحة من الحساسية لديهم، وكأن لسان حالهم يقول «نعم لدينا مشكلة، ونواجه حرباً لكنها ليست مشكلتكم وليست حربكم. نحتاج دعمكم وفقاً لاحتياجاتنا دون وصايتكم، ودون تدخلكم» لم يفهم هذه الحقيقة وقتها كثيرون، وتعاملوا مع قضية البوسنة على أنها قضية إسلامية تستدعي الاستنفار والجهاد، ولم يستوعب هؤلاء الدرس إلا عندما أخرجوا طرداً من البوسنة على أيدي مسلميها.

عندما طرحت وجهة نظري حول موقف فرنسا من قضية الحجاب طرح أحد الجالسين سؤالاً، وماذا عن الثلاثين مليون مسلم في أوروبا؟ ووجدتني أجيب هم ثلاثون مليون أوروبي دينهم الإسلام، لهم دولهم ولهم نظمهم وثقافة مجتمعاتهم، وإذا كان لهم مشكلة فهم الأقدر على فهمها وحلها في إطار مجتمعاتهم.

إلى المتباكين على مسلمي فرنسا وحجابهم المترزع، إلى الغاضبين من الفرنسيين والأوروبيين الذين يتخذون موقفاً يعتقدون أنه مناسب لمجتمعاتهم، إلى هؤلاء أقول دعوكم من البحث عن معارك خارج الحدود والطاقة، دعوا الأوروبيين والآسيويين والأميركيين مسلمين أو غير مسلمين يحلون مشاكلهم وتفرغوا أنتم للبحث في الداخل للإجابة عن السؤال الكبير.. لماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه، وماهي حدود مسؤوليتكم عما نحن فيه؟

* * * *

(٢)

الحجاب بين الوضع والخلع

ظهر موضوع الحجاب مرة أخرى على السطح خلال الفترة الماضية من منطلقين مختلفين، معركة الفنانات ووضع الحجاب أو خلعه في مصر، ومعركة الحجاب في تركيا، والبون شاسع بين مغزى وهدف ودوافع كل من المعركتين.

مصر من بين الدول الإسلامية التي حسمت هويتها الإسلامية ــ ليس بالمفهوم السياسي الديني ــ ولكن بالمفهوم الاجتماعي والثقافي، أما في تركيا فهي تعيش منذ سقوط إمبراطوريتها ــ المتمثلة في الدولة العثمانية ــ واتجاهها السافر نحو العلمانية على يد كمال أتاتورك، منذ ذلك الوقت تعيش معركة تتصاعد نبرتها وتخفت، ويمكن وصف هذه المعركة بمعركة تنازع الهوية.

لذلك فإن المتابع للمعركة «السياسية» الدائرة الآن في تركيا حول الحجاب يستطيع أن يتفهم أبعاد هذه المعركة، وذلك بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، وارتدت ١٦ من زوجات الوزراء الخمس والعشرين الحجاب من بينهن زوجة رئيس الوزراء عبد الله جول.

كذلك يمكن فهم تطورات المعركة هناك، وحالة الانزعاج التي تصيب أنصار العلمانية، ومعهم قطاع كبير من مؤسسات الدولة على رأسه الجيش الذي يلعب الدور الرئيسي في حماية المبادىء العلمانية. ومن ملامح ذلك

الصراع الدائر أيضاً تلك الحالة من الانزعاج التي أصيب بها أنصار العلمانية، عندما رافقت زوجة رئيس البرلمان التركي الجديد بولند أرينتش في احتفال رسمي غداة انتخابه وهي محجبة، وهو الأمر الذي دفع بصحيفة «حرييت» الواسعة الانتشار إلى التعليق بانزعاج واضح بعنوان يقول «الحجاب يغطي رأس الدولة التركية»، وفي ذات السياق يأتي حكم المحكمة العليا التركية ليدافع عن قرار حظر ارتداء الحجاب في الإدارات العامة والجامعات. إذن هي معركة ذات طابع سياسي مختلف تماماً، ويخرج فيه مسألة ارتداء الحجاب عن حدود مفهوم الحرية الشخصية إلى حدود مختلفة تصل إلى حدود وأبعاد سياسية وثقافية وتحديد هوية.

على الطرف الآخر يختلف الوضع، فموضوع الحجاب في مصر وغيرها من العديد من الدول التي حسمت هويتها يظل ــ في اعتقادي ــ في حدود مفهوم الحرية الشخصية، لذلك توقفت متعجباً عندما احتل تراجع فنانة شابة عن ارتداء الحجاب هذه المساحة من الاهتمام والانشغال على المستوى الإعلامي، بل على مستوى الحوارات الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية.

لن أدخل في تفاصيل المعركة حول مسألة الحجاب الدائرة بين مؤيديه ومعارضيه، أو تلك الأخرى التي تدور حول ما اصطلح على تسميته بظاهرة «حجاب الفنانات» والتي وصل الأمر بالبعض إلى الحديث عن «مؤامرة» ــ كما هي عادتنا دائماً ــ سواء لإقناع الفنانات بالحجاب أو بالتخلي عنه. لن أدخل في هذا المنزلق الذي يدفع بنا بعيداً عن موضوعات أظن ــ ويظن غيري كثيرون ــ أنها أجدى كثيراً بالتوقف أمامها ومناقشتها في حياتنا في هذه المرحلة التي هي مرحلة حسم يتحدد فيها موقعنا على خارطة العالم.

لذلك أعتقد أن حالة الاحتفاء التي تصل إلى حد الهوس بانضمام فنانة ما أو شخصية ما إلى قافلة المحجبات هي حالة تستدعي إعادة النظر تماماً، بل إن التعامل مع مسألة الحجاب على أنها معركة مصيرية وحياتية لنفر من الدعاة وقطاع من المجتمع هي أيضاً في حاجة إلى مراجعة، تماماً كما أن حالة الاحتفاء على الطرف الآخر من الذين يرون في تراجع فنانة أو أكثر عن ارتداء الحجاب هو انتصار وتنوير للعقل. كلا الأمرين لا يستحقان الاحتفاء، الوصول إلى الدرجة التي نتعامل فيها مع مسألة الحجاب في حدود اعتبارها تقع في دائرة الحرية الشخصية، الوصول إلى هذه الدرجة هي إحدى علامات صحة المجتمع، الانشغال في هذه المرحلة بما يواجه الأمة من تحديات سياسية وعلمية وحضارية لن يحلها التراع المهووس حول «الحجاب» احتفاء بوضعه أو احتفاء بخلعه .

* * * *

(١)

صورتان من الذاكرة

تعلق بذهني صورتان من أيام الطفولة المبكـرة، الأولى صـورة باهتـة لجهـاز تلفزيون أبيض وأسود تهتز صورته تتعلق عيون الكبار من العائلـة عليـه دون أن أفهم لماذا، وطلب عصبي بالصمت من كل الصغار، ثم صرخات وبكـاء لم أفهم ايضا لماذا، وطرقات على باب البيت لأحد الاقارب اتـى ايـضا باكيـا صارخا «عبد الناصر اتنحى»، ايضا لم أفهـم مـاذا حـدث ولمـاذا يبكـون ويصرخون.

الصورة الثانية بعدها بسنوات، طفل أكثر فهما عما قبل، يـسير مـع تلاميـذ المدرسة الابتدائية في وسط جموع ـ أيضا باكية ـ تحمل صورا لعبد الناصـر، ويتردد هتاف حزين لم أنسه منذ تلك الأيام يقول «الوداع يا جمـال». كـان يوم جنازة عبد الناصر.

حاولت ـ كما حاول الكثيرون ـ أن أفهم سر ما لم أفهمـه تلـك الأيـام، قرأت عن الثورة، عن عبد الناصر، عن الضباط الأحـرار، وكـان ذلـك في موسم الهجوم على الثورة وعبد الناصر في السبعينيات، كان الهجوم الـضاري

دافعا لمحاولة الفهم المختلف ورؤية الوجه الآخر للعملة، ووجدت نفسي في صف الثورة ومنجزاتها ضد كل التيار السائد.

الهجوم الضاري والقوي وغير الموضوعي ضد الثورة دفعني ــ كما دفع كثيرين ــ مثلي لأن يتخذوا موقفا متعصبا مع الثورة ومع جمال عبد الناصر ضد من يهاجموه.

مارست ــ كما مارس الكثيرون ــ السياسة في الجامعة، وبحثت ــ كما بحث كثيرون ــ عن التنظيمات الناصرية في الجامعة لننضم إليها. كنا متعصبين، لا نرى للثورة أخطاء، ولا لعبد الناصر غير المزايا، ولم أر ــ كما لم ير كثيرون ــ في أنور السادات في تلك الفترة سوى أنه مرتد عن إنجازات الثورة، وكاره لعبد الناصر. ووصل الإحساس بي في مرحلة ما إلى أنه ــ أي السادات ــ إنما يحمل عداءً لي أنا شخصيا في كل ما يقوم به من مواقف وتصرفات.

مرت السنون، وأعدت النظر والقراءة والدراسة ــ كما فعل كثيرون ــ وباتت الرؤية اكثر اتزانا واكثر موضوعية، ورأيت ــ كما رأى كثيرون ــ في الثورة وعبد الناصر من الاخطاء الكثير، ومن الإنجازات والمزايا أكثر، وأعدت تقييم السادات بشكل مختلف، وتمكنت من أن أرى فيه زوايا لم أتمكن من ادراكها في تلك الفترة، التعصب للموقف والرأي يعمي العيون عن إدراك الصورة كلها، يدفع فقط إلى الحكم المتعسف ضد الآخر، الذي يمكن أن يصل إلى نفي الآخر واغتياله معنويا وحتى جسديا إن أمكن، وذات التعصب هو الذي يجعلنا لا نرى فيمن نتعصب لهم إلا المزايا والصفات الإيجابية التي تصل إلى حدود تتنافى مع العقل والمنطق.

اليوم، بعد مرور خمسين عاما على ثورة يوليو، ما زلنا بحاجة لأن نقيم بدون تعصب، ونرى دون غشاوة، ونستخدم المعايير الصحيحة في الحكم على المواقف والأشياء، فلا يعقل أن نقيم موقفا ما وقع منذ سنوات في ظل ظروف سياسية واجتماعية وعالمية مختلفة، ونأتي اليوم لنقيمه بمعايير الحاضر، هذا لا يؤدي إلا إلى نتائج خاطئة.

حان الوقت لنظرة موضوعية خالية من تصفية الحسابات او العداءات مع الحقب أو الأشخاص. الثورة التي بدأت «حركة مباركة» أو «انقلابا» كما يحلو للبعض حتى الآن ان يطلقوا عليها، مر عليها أكثر من خمسين عاما لتثبت انها ثورة بما فعلت وأحدثت، وكما وصفها بعد قيامها بعام د. طه حسين في مقال له، ولم يطلق عليها وصف «ثورة» دون وعي، ولكنه أدرك مبكرا أن الثورة تعني التمرد على المجتمع الفاسد والوعي بمتطلبات التغيير الاجتماعي.

أثبتت الثورة ــ بحلوها ومرها ــ أنها أهم حدث سياسي واجتماعي وقع في مصر، ولا مبالغة لو قلنا في العالم العربي.

واليوم نقدم ملامح مختلفة للثورة وزعيمها، حرصنا أن تكون موضوعية قدر المستطاع وبدون تعصب.

* * * *

(٢)

السادات ما بين التخوين ورد الاعتبار

في تلك اللحظة شعرت أن أنور السادات عدوي الشخصي، كان ذلك في السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٧٣ إذ كنت طالباً في المدرسة الثانوية، متحمساً مشبعاً بأفكار وقناعات كانت كالإيمان بالنسبة لي، إحساس القهر الممزوج بالدموع كان شعور تلك اللحظة التي فتح فيها باب الطائرة المصرية ليخرج منها رئيس مصر لتطأ قدمه أرض مطار العدو، ظللت طويلا أذكر تلك اللحظات وما تلاها، وترسخت في داخلي القناعة بأن السادات ما هو إلا خائن، هكذا وباختصار.

مرت السنون، وشهد العالم العربي ما شهد من سنين مليئة بالتجارب لا نذكر منها إلا الكثير من الإحباطات والانكسارات وقليلا من الإنجازات، هذه الحالة إضافة إلى خبرة السنين ودراسة المرحلة بعيون وذهنية جديدة دفعتني كما دفعت الكثيرين غيري إلى إعادة النظر في تقييم السادات، ليس فقط في مبادرته التي سأتوقف عندها اليوم بمناسبة مرور ربع قرن عليها ولكن في كل ما وقع في عهده ونسب إليه. النتيجة الأكيدة التي وصلت إليها أن السادات لم يكن خائناً يوماً ما، قد يكون أخطأ الحسابات ولكن التجاوز بعينه هو اتهامه بالخيانة.

لقد كان السادات صادقاً في كل ما يفعل، يؤمن به ويرى ما لا يراه غيره من المحيطين، وكلما تعمقت في دراسة شخصيته ومرحلته تأكدت لي هذه الحقيقة.

في المقابل فإن عدداً آخر من الأطروحات التي لم تحسم بعد، من بينها أن السادات كان محقاً في صلحه مع إسرائيل، وأنه كان سابقاً لعصره، وأن

العرب كانوا مخطئين لإضاعة كل هذه السنوات دون طائل.
الأمر الأكيد أنه ليس من المنطقي تقييم حدث تاريخي وقع في سبعينيات القرن الماضي بكل الظروف المحيطة به بمقاييس اليوم التي اختلفت بالتأكيد، قد اتفق مع وجهة النظر القائلة بأن السادات أخطأ بتحركه المنفرد، ولكن في ذات الوقت فليس وحده المسؤول، قد يكون هو الفاعل الرئيسي ولكن أطرافا عديدة ؟ من بينها أطراف عربية تتحمل نصيباً وافراً لدفعه لهذا التحرك.
وقد يكون هذا التحرك المنفرد والمشترك في المسؤولية هو أحد الأسباب التي أدت إلى ما نحن فيه الآن، ولكن أيضاً ليس السبب الوحيد، لعل ردود فعلنا العربية التي وصلت إلى حد التخوين والعزل والطعن – وهي خصال أصيلة في سلوكنا السياسي والاجتماعي والفكري العربي – هي التي دفعت بنا إلى ما نحن فيه.
و عندما مرت الذكرى الخامسة والعشرون على الزيارة التاريخية المثيرة للجدل، كان الاحتفال بها في أدنى صوره، ولكنها كانت مناسبة لطرح التساؤلات حول حسابات المكسب والخسارة طوال الاعوام – بل العقود الماضية – حسابات الفرص الضائعة، والحسابات الخاطئة في التحالفات المحلية والاقليمية والدولية.
طرحنا منذ أعوام طويلة موقفنا من أن السلام «خيارنا الاستراتيجي»، ولم يسمح لنا لا الظرف الخاص ولا العام بالوصول إلى هذا السلام.
قديما قال الحكيم المصري لفرعون خلاصة تجربته الطويلة، وكان من بينها مقولة شهيرة عاشت حتى الآن، هذه المقولة هي «لا فائدة من البكاء على اللبن المسكوب»، وتنطبق هذه المقولة علينا في هذه المرحلة، قد يكون السادات أخطأ، ولكن أخطأ معه كل العرب، الجميع يتحمل مسؤولية ما وصلنا اليه الآن، وفي هذه المناسبة بدلا من البحث عن رقبة لنعلق الجرس فيها، جدير بنا أن نحاول الإبقاء على ما بقي في إنائنا من لبن لم يسكب بعد.

(٣)

ربع قرن من السلام

أذكر ذلك الإحساس القاتل بالغصة والحزن يوم وطأت قدم الرئيس السادات القدس في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧، فيما أطلق عليه مبادرة السلام. وأذكر أيضا ذلك الإحساس بالأسى القاتل يوم وقف مناحم بيجين والسادات وبينهما كارتر يتصافحون ضاحكين وهم يوقعون على تلك الاتفاقيات التي صارت الأشهر في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، أو لنقل الصراع الذي تحول إلى مسارات، وكان المسار المصري الإسرائيلي هو بداية هذه المسارات.

ومنذ تلك الأيام والجدل لم يتوقف حول مدى مسؤولية السادات عن كل ما جرى منذ تلك الأيام وحتى الآن، وهل كان السادات سابقاً عصره عندما بادر بالسلام مع إسرائيل، وذلك لقدرته على رؤية القادم من المستقبل، وهو الواقع الذي نعيشه الآن والذي لا يتمكن فيه العرب من الحصول على ما حصل عليه السادات وقتها، أم أنه كان هو شخصياً بما فعل مسؤولا عما وصلت إليه الحالة العربية الإسرائيلية اليوم؟

وبعد مرور أكثر من ٢٥ عاما على هذه الاتفاقيات التي وقعت يوم ١٧ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٧٨، وتم التوقيع على اتفاقيتين، الأولى إطار للسلام في الشرق الأوسط، والثانية إطار للتوقيع على معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر. وكان مهماً لمصر تكوين صلة بين الاتفاقيات التي تتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة وبين المسيرة السلمية بينها وبين إسرائيل، وذلك من أجل تجنب توجيه اتهام لها بأنها تقيم سلاماً منفرداً وتهمل القضية

الفلسطينية، وإن كان الواقع العملي فيما بعد كان عكس ذلك، وهنا أيضاً يطرح سؤال يحتاج إلى نقاش حول مدى صحة الموقف الذي اتخذته القمة العربية التي عقدت في بغداد في ذات عام كامب ديفيد في الثاني من نوفمبر وقررت مقاطعة مصر وتعليق عضويتها ونقل مقر الجامعة العربية منها. هل كان هذا الموقف هو الموقف الصحيح المفترض؟ وهل هذا الموقف كان سببا في ما عشناه خلال ربع القرن الأخير وما نواجهه اليوم؟ هل كان القرار انفعالياً أو مصلحياً؟

أظن أن هذه الحالة جديرة اليوم بالتوقف أمامها لدراستها وتقييم التصرف العربي في مواجهة ما نعتبره أخطاء أو تجاوزات من أطراف داخل النظام العربي ــ إن كان ما زال هناك ما يمكن تسميته بالنظام العربي أساساً.

ربع قرن وماذا كانت النتيجة، سبعة سفراء والثامن في الطريق لإسرائيل في مصر، جميعهم تقريباً عانوا من العزلة والرفض، سلام لم يختلف طرف على وصفه بالبارد، رفض شعبي مصري، والتزام رسمي فاتر بالعلاقات، أرض مصرية عادت كاملة، فيما يمكن أن يطلق عليه «نصر بلا حرب»، كما سمى نيكسون كتابه حول السياسة الأميركية، وتراجع في سقف الطموحات والأحلام الفلسطينية، حتى بدا الوضع وكأن ما تم طرحه في اتفاقيات كامب ديفيد حول الضفة والقطاع حلم لن يتحقق، وباتت حدود الحلم الآن عدم طرد عرفات. ومرة أخرى أذكر بالسؤال هل ضيع الفلسطينيون الفرصة، أم أضاعها عليهم السادات؟

ربع قرن منذ الابتسامة العريضة والمصافحة الحارة، واليوم لا ابتسامات ولا مصافحات، بل سلام بارد برود الموتى، وتعسف وعنف إسرائيلي، وحيرة وتخبط عربي، وحالة من التساؤلات الحائرة يعيشها كل مواطن بسيط عاش هذه الأيام وتلك، ولا يعرف كيف ستكون أيام أبنائه

(١)

النقابات المحتلة

أصبحت هناك قناعة أنه لا تطور حقيقي في مجتمعاتنا دون تنشيط مؤسسات المجتمع المدني ونفض الغبار عنها، وتظل النقابات المهنية والعمالية أحد أهم العناصر الفاعلة المفترضة في هذا التطور المأمول. وما أقصده بالتطور هنا هو ذلك التطور بمفهومه الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولكن نظرة سريعة على أوضاع النقابات المهنية والعمالية الموجودة في العالم العربي، تكشف لنا أنها تعاني من أمراض أساسية تعوق دورها المفترض، وتحولها إلى أداة تكريس لوضع سيئ قائم أو أداة في صراع سياسي بين قوى سياسية تقف اهتمامات الشارع الحقيقية أبعد ما تكون عنها.

النموذج المصري يصلح للتطبيق عليه. فالنقابات المهنية المصرية تم احتلال بعضها من قبل قوى سياسية بعينها فحولتها إلى أداة لإثبات حضورها، وفي بعض الحالات إلى مقار غير رسمية لهذه الجماعات، واستغلت ميزانيات وإمكانيات ومقار هذه النقابات لمصلحة هذه القوى وحدها كجماعة سياسية وليس كنقابة مهنية. بعض النقابات المهنية الأخرى تم تجميدها بشكل شبه كامل ووضعت تحت الحراسة القضائية. كان بعض ذلك

في اطار الصراع بين الدولة وبين بعض التيارات السياسية والإسلامية تحديداً، والبعض الآخر في إطار اختلافات أو خلافات بين قوى داخل هذه النقابات، والنتيجة النهائية كانت تجميدها وتغييبها. أما النقابات العمالية فقد تمت مصادرتها بالكامل تقريباً لصالح الحكومة، وتحولت إلى أداة من الأدوات بدلاً من أن تكون ممثلة لعنصر التوازن في العلاقة بين قوى المجتمع العاملة وبين الإدارة الحاكمة.

نتيجة هذا الوضع المختل تحولت بعض النقابات إلى أبواق سياسية، ومن يمر على بعض مقارها في وسط القاهرة يجد شعارات سياسية هي وطنية في الأساس وتعبر عن توجه ومشاعر قطاع عريض من الشارع، لكن هل هي بالضرورة تؤدي الدور المهني المفترض منها وهل هي ــ أي هذه النقابات ــ تمثل بالفعل أصحاب المهنة الذين ينتمون لها في الشعارات السياسية التي يرفعونها؟ وهل هذه الأدوار السياسية في هذا الاتجاه بالذات هي الأدوار التي يتوقعها المنتمون اسماً إلى هذه النقابات بالفعل؟

عندما يقرر مثلاً مجلس احدى هذه النقابات أو بعضها أن يحول مقاره إلى مراكز تطوع للحرب في العراق، هل عاد هذا المجلس ليسأل قواعده أو يستشيرهم حول موقفهم من هذا السلوك ويناقشه معهم؟

وعلى الطرف الآخر تقف النقابات الأخرى الموضوعة تحت الحراسة لأسباب حكومية سياسية أو قانونية، تقف مشلولة عاجزة، تاركة فراغاً يؤثر سلباً في تطور العمل النقابي. من يتحمل مسؤولية هذا الخلل في العمل النقابي ؟ بالأساس هم الأعضاء المنتمون إلى هذه النقابات ذاتها الذين

تركوا الساحة لقوى سياسية منظمة لتتمكن من السيطرة عليها، باعتبارها القوى المنظمة الوحيدة. وبهذا القدر من التنظيم مع سلبية المشاركة من قبل المنتمين لهذه النقابات، إضافة إلى عجز القوى السياسية الأخرى عن الحضور الإيجابي يصل الأمر إلى ما وصلنا إليه الآن.

ليست هذه دعوة للتضييق على تيار سياسي بعينه، ولكنها دعوة لتحرير النقابات المحتلة وإحياء النقابات المهمشة بشكل ايجابي يسمح للقوى المختلفة بالحضور والتأثير، ويدفع هذه النقابات للقيام بدورها المهني والسياسي الذي يرضى عنه أعضاؤها. كما أنها دعوة لأن ترفع الدولة قيودها عن العمل النقابي لتسمح بتطور إيجابي يصب في النهاية في صالح تطوير مؤسسات المجتمع المدني والذي بدونه لن نشهد تطوراً حقيقياً من داخلنا وليس من خارجنا.

* * * *

(٢)

الرهان على نقابة الصحفيين

إنذار بالخطر، هذه هي دلالة ما يحدث في نقابة الصحفيين المصريين في هذه الفترة، حالة السيولة التي تمر بها النقابة في هذه الفترة تكتسب خطورتها من أنها تصيب الكيان النقابي، الذي ظل بعيداً نسبياً عن تنامي هذه الحالة في العديد من المؤسسات السياسية والنقابية. المتابع لحركة نقابة الصحفيين خلال العقود الأخيرة سوف يكتشف أنها تمكنت من تخطي العديد من الأزمات، وظلت محصنة ضد الهجمات والغزوات التي تعرض لها العديد من المؤسسات النقابية الأخرى من قبل قوى سياسية ودينية وحكومية. فيما يبدو ظلت نزعة الحرية في تكوين شخصية الصحفي حائلاً دون الاستسلام، وظل ذلك الاعتداد بالنفس سداً ضد الانسياق وراء مؤثرات أو مغريات مؤسساتية أو حزبية أو دينية. ظل التأكيد على نقاء جداول القيد الخاص بالصحفيين، واعتبار عضوية النقابة بمثابة الجنسية تكتسب بالحق ولا تنتزع تحت أي ضغوط، حائلاً دون اختراق النقابة رغم كل الاختلافات التي سادت وتسود بين الصحفيين، رغم الغيرة المهنية التي قد تمنع صحفياً من الاعتراف بإجادة زميل آخر، رغم كل السلبيات التي قد نتفق عليها أو نختلف على وجودها، رغم كل ذلك، ظلت النقابة بتلك النزعة نحو الاستقلال والحفاظ على الحد الأدنى للحرية، هي الحائل والسد أمام أية محاولات للسيطرة أو التهميش أو الاستغلال، وفي كل هذا لم يكن النجاح مطلقاً، لكنه كان دائماً ملموساً.

عانت النقابات الأخرى من سيطرة قوى سياسية ودينية، وعانت من

تدخلات حكومية سافرة، وانتهى الأمر بمعظم هذه النقابات أمـا إلى احـتلال لها من قبل قوى سياسية أو دينية أو حكومية، أو تجميـدها ووضـعها تحـت الحراسة، وفقدت مصر أحد أهم عناصر التطور والدفع الـسياسي في العمـل النقابي الأصيل القادر على تفعيل وتحريك المجتمع.

اليوم يأتي الدور على نقابة الصحفيين، حيـث تتحـول إلى سـاحة للـنزاع المؤسساتي والشخصي، ويصل الأمر إلى حـد التهديـد بـدخول النقابـة إلى ذلك النفق المظلم الذي لن يعـني إلا احتلالهـا أو تجميـدها، والخاسـرون في هذه الحالة كثيرون، ليس أولهم الصحفيين، بل إن قائمـة الخاسـرين سـوف تضم أطرافاً عدة، وتأثيرها سوف يؤكد ويدعم حالـة الـسيولة الـتي تعـاني منها الحياة السياسية والنقابية في مصر.

العجز عن تقديم بدائل داخل هذه النقابة سوف يرسخ فكرة غيـاب البـديل الذي بات ظاهرة ــ أشك في حقيقتها ــ في الحياة السياسية المصرية، القبـول بتحول النقابة إلى ساحة صراع شخصي أو مؤسـساتي لا يمكـن اعتبـاره إلا جريمة في حق ــ ليس الصحفيين فقط ــ بل المجتمع بأسره، البحث عـن تيـار ثالث يقود العمل النقابي، تيار صحفي مهني مستقل هو المخرج الوحيـد مـن تلك الأزمة التي تعانيها مصر لا نقابة الصحفيين.

تجمع مئات الصحفيين في مبنى النقابة في وسط البلـد عقـب أحكـام إلغـاء الانتخابات فيها، وعلت الأصوات والمشاحنات، ولكن العلامة الإيجابيـة الـتي أراهن عليها أن الطريقة الوحيدة التي كانت تفض هذه المـشاحنات والحنـاجر المتحاربة أنه عندما كان يعلو هتاف «عاشت وحدة واسـتقلال الـصحفيين» ينخرط الجميع في ذات الهتاف وتتراجع الاختلافات والمشاحنات. إنهـا نزعـة الاستقلال التي باتت الرهان الأخير من أجل إنقاذ نقابة الصحفيين

(٣)

دلالات انتخابية

فهم دلالات الأحداث في بعض الأحيان يكون أهم من الحدث نفسه، ولكن هذا لمن يملك تلك القدرة على تفسير الدلالات. وانتخابات نقابة الصحفيين المصريين في عام ٢٠٠٣ هي حدث ــ بل أحداث ــ مليئة بالدلالات التي تتخطى حدود الساحة الصحفية، وتتجاوزها إلى المساحات الأرحب، أو المشكلات الأوسع، في المجتمع المصري ككل.

انتهت الانتخابات ــ كما نعلم جميعا ــ بفوز المرشح «اللاحكومي» ــ إذا صح التعبير ــ وفشل المرشح الحكومي رغم تسلحه بوعود بزيادة متواضعة في مرتبات الصحفيين، ووعود أخرى مغلفة في صناديق ملونة كهدايا الكريسماس لا تفصح عن نفسها إلا يوم الكريسماس.

وكما يبدو، فإن معظم الصحفيين اختاروا أن يلقوا بما لوح به مرشح الدولة ــ كما اصطلح على تسميته ــ جانباً واختاروا مرشح الاحتجاج.

ليس هذا تقليلاً من قدر وقيمة أي من الزميلين المرشحين صلاح منتصر الذي لم يوفق، أو جلال عارف الذي حالفه التوفيق، ولكنهما عبرا عن موقفين اختار بينهما الصحفيون.

نجاح عارف في الانتخابات كان جزءاً مهماً منه تصويت ضد إدارة الدولة «لحالة» نقابة الصحافيين في الفترة الأخيرة، والتي سبق أن تناولناها من قبل، فاعتقادي أن الخطأ بدأ من البداية مع الاصرار على إقحام إبراهيم نافع في الانتخابات بدون الوضع في الاعتبار للقانون الذي يحول دون إعطائه الحق في الترشيح لمرة ثالثة، وبدأت معركة الطعون والطعون المضادة، وبدا أن النقابة في

طريقها إلى النفق المظلم الذي لم يكن لينتهي إلا بمصير لنقابة الصحفيين كمصير سابقاتها من نقابات المهندسين والتجاريين وغيرها، عندما سقطت في حبائل المشاكل وعاشت مجمدة أو محتلة منذ زمن. وكان إعلان إبراهيم نافع بالاعتذار عن عدم الترشيح ــ وهو أمر يحسب له بحق ــ مخرجاً من ذلك النفق. ولكن حالة الوصاية التي تلبست البعض بين من يديرون الشأن النقابي في الدولة أوحت لهم بطرح مرشح جديد يحسب على الدولة، وكان بالضرورة اختيار مرشح يعبر عن الاحتجاج. وكانت النتيجة أن اختار الصحفيون الاحتجاج. هذا الاختيار أيضاً لا يقف فقط عند حدود التعبير عن الاحتجاج أو التصويت ضد أسلوب تعامل الدولة أو جزء منها مع أمور النقابة، ولكنه أيضاً تعبير عن رغبة في التغيير، وهو أكثر التعبيرات استخداماً في مصر خلال الأعوام الأخيرة. وينبغي التعامل مع هذه الحالة في هذا الإطار.

الأمر الآخر المهم في انتخابات النقابة هو ذلك الاستقطاب السياسي الذي ساد الانتخابات وانعكس على نتيجتها، وهو أمر في كل الأحوال يعد غير صحي، فهذا الاستقطاب على أسس سياسية لن يؤدي إلا إلى تراجع في الاهتمام بالجانب المهني للنقابة، ويلاحظ أيضاً التحالفات التي أعتبرها قصيرة النظر بين قوى سياسية مختلفة للحصول على مقاعد مجلس النقابة، وهو الأمر الذي أدى إلى وصول أكبر عدد من التيار الإسلامي إلى مقاعد النقابة لأول مرة في تاريخها، ونتمنى أن يكون الفيصل هو الأداء على أسس مهنية تتراجع أمامها الالتزامات السياسية لأي من المنتمين إلى الإسلاميين أو القوميين أو الحكوميين

* * * *

(مصر الأم)..

ابنة الحضارة الفرعونية القبطية العربية الإسلامية

في وقت المحن والأزمات تنمو العديد من الظواهر، معظمها سلبي، وبعضها إيجابي. واليوم ونحن نمر بوقت محنة حيث تواجهنا يومياً العديد من الظواهر السلبية، أو لنقل الإفرازات السلبية، ومن بين ما نشهده اليوم هو تلك الدعوة الجديدة القديمة التي خرجت في مصر هذه الأيام تدعو للقومية المصرية، وتهاجم أي انتماء عربي، وهذا من خلال حزب جديد تحت التأسيس تقدم إلى لجنة الأحزاب في مصر تحت اسم حزب «مصر الأم». ويكتسب هذا الحزب الجدل المثار حوله لسببين، الأول هو الفكرة التي نشأ عليها وهي الهجوم على الثقافة السائدة في المجتمع باعتبارها معادية للقومية المصرية، حيث ينادي بمقاطعة فكرة القومية العربية، وكذلك الإسلامية والتمسك فقط بالشخصية المصرية، والسبب الثاني أن وكيل المؤسسين هو ابن شقيق أحمد لطفي السيد استاذ الأجيال كما يطلق عليه، وأحد الرموز الفكرية المهمة في مصر في النصف الأول من القرن الماضي.

ويشن أصحاب هذا الحزب هجوماً ساحقاً على كل ما ينتمي إلى القومية العربية، ويشككون في أساس الفكرة، بل يعتقدون أن فكرة القومية العربية هي في الأساس فكرة استعمارية، ويدللون على ذلك بأن الجامعة العربية أنشئت بدعم بريطاني، وأن إذاعة «صوت العرب» أنشئت بدعم وتمويل أميركي، وبالتالي فإن كل ما ارتبط بفكرة القومية العربية هو مجرد نتاج لمشروع استعماري ومؤامرة كبرى على كل شعوب المنطقة لا ندركها نحن، وإنما

يدركها فقط أصحاب تلك الفكرة الضيقة الأفق والتي يتبناها أصحاب هذا الفكر.

الغريب أن تظهر مثل هذه الأفكار في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو التكتل، فلم يعد هناك مكان في عالم اليوم للدول التي ترى في نفسها كياناً متكاملاً في غنى عن الآخرين، وهي في الحقيقة غير ذلك، إذ أصبح عالم اليوم هو عالم التكتلات الدولية بين الدول صاحبة المصلحة المشتركة، ومن باب التكرار والتذكير بالسوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأوروبي، ولكنه يظل مثالاً صالحاً للتذكير به في كل مرة تظهر فيه مثل هذه الأفكار.

أتفق مع ما ذكره الدكتور يونان لبيب رزق المؤرخ المهم والمعروف في أنه لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذه الأحزاب أو الأفكار وعدم إضاعة الوقت والجهد في مناقشتها، وهذا الرأي صحيح، ويدلل على ذلك أن كماً من الأفكار المشابهة مرت على الفكر المصري طوال العقود الماضية، ولكن مثل تلك الأفكار لم تصمد أمام الحقيقة الراسخة حول انتماء مصر العربي والإسلامي والقبطي، الشخصية المصرية هي نتاج لهذا التراكم الحضاري بين الثقافات والحضارات المختلفة التي مرت على مصر. وغنى هذه الشخصية إنما يأتي من ذلك التراكم والتفاعل بين الحضارات والثقافات التي احتكت بها وعاشت فيها على مر العصور. الخطأ الكبير يكمن في طرح الهوية المصرية في مواجهة الهوية العربية أو الإسلامية أو القبطية، لا مجال هنا لمواجهة أو تناقض، وإنما هي علاقة تكامل وتجانس وتفاعل. ولكن كما ذكرت في البداية فإن الأزمات تفرز أحياناً أسوأ ما فينا، كما أنها يمكن أن تظهر أحسن ما فينا إذا ما فهمنا بحق حقيقة وواقع حالنا، وامتلكنا مع ذلك إرادة حقيقية في الفهم وامتلكنا أدوات الخروج من الأزمة.

مفاهيم القومية العربية والمصير المشترك والإرادة الواحدة وغيرها من المفاهيم المشابهة التي عشنا عليها لعقود، في حاجة إلى مراجعة، ليس لنا نفيها أو ألغاؤها، ولكن لاختبارها ومحاولة اكتشاف مكامن الخلل فيها أو فهمنا لها، والبحث عن تعريفات وتطبيقات أكثر واقعية لها حتى يمكن أن تتحول إلى تطبيقات تمس حياة المواطن في كل مجتمع. البعد عن عاطفية المفهوم والأساس الجديد الذي يصلح لمثل هذه المرحلة التي نعيشها، ليس الغناء للقومية، ولا التغني بعلاقة الأخوة والمصير المشترك هو الطريق الذي يصلح في هذه المرحلة، لكن الارتباط المصلحي هو السبيل.

في وقت الأزمة تخرج علينا أمثال تلك الأفكار الانعزالية، وأيضاً في الأزمة يمكن أن تنجلي أمامنا الرؤية، ويمكن لنا أن نستخرج ما غاب عنا طويلاً في ممارساتنا طوال العقود الماضية، ألا وهو المنطق والواقعية في التعامل مع واقعنا.

يدعو أصحاب الحزب الانعزالي الجديد إلى تدريس تاريخ مصر الفرعونية واللغة الهيروغليفية في كل مراحل التعليم، ولعل هذا أكثر ما أتفق فيه معهم، نختلف في الهدف النهائي ولكن نتفق في الأسلوب، فهم يريدون ذلك تأكيداً لعدم عروبة مصر، ولكني أطالب بذلك لتأكيد الشخصية المصرية متعددة الحضارات، فمصر اليوم هي بنت الحضارة الفرعونية والقبطية والإسلامية والعربية، ونتاج هذا التفاعل هو «مصر الأم» الحقيقية لا التي يدعون إليها.

* * * *

لن يعود ذات الشاب

«لماذا يكرهوننا؟». هذا السؤال البسيط المباشر طرحه الأميركيون على أنفسهم بعدما لاحظوا المزاج العالمي العام نحوهم ونحو ثقافتهم، عندما بدا أنهم في مواجهة أزمة علاقة مع شعوب العالم – مازالت ممتدة – طرحوا السؤال، وبدأوا رحلة لم تنته للوصول إلى إجابة.

للوهلة الأولى، قد لا تبدو هناك علاقة واضحة بين ما ذكرت سابقاً وبين ما سأذكره الآن، ولكن قد نتوصل إلى تلك العلاقة في النهاية.

في أحد أيام الأسبوع الماضي، بحث طالب في الجامعة الأميركية في القاهرة عن مكان يضع فيه سيارته، وقاده حظه العاثر إلى أحد شوارع جاردن سيتي ليجد فيه ضالته، ليسرع ويضع سيارته فيه. وكما يقول الأدباء في رواياتهم «لم يكن يدري ما تخبئه له الأقدار»، وفي قول آخر «تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن». فقد ترك الشاب سيارته التي وصفتها الصحف بأنها «فارهة» في منطقة يسكن بالقرب منها مسؤول كبير، ليس هذا فقط، بل إن المسؤول الكبير في طريقه للتحرك والمرور في الشارع، وبالتالي تحرك نحوه أفراد الحراسات الخاصة طالبين منه سرعة مغادرة المكان وإخلائه، فالمسؤول الكبير في طريقه للمرور في الشارع، فرفض الشاب بشدة، وهمهم بكلمات غير مفهومة من بينها «أن الشارع ملك للدولة، ومن حق أي مواطن الوقوف فيه». هذا وفقاً لما ذكرته الصحف نقلاً عن مصادرها في النيابة، وكان

الإجراء «الطبيعي» – فيما أظن – أن تقرر وضع الشاب تحت الملاحظة بمستشفى الأمراض العقلية للكشف على مدى سلامة قواه العقلية. انتهت الحكاية ولم تنته توابعها، فيما يبدو، فإن من يفكر بمثل هذه الطريقة في حقوق الملكية العامة وحقوق المواطنين في منطقة مرور أو احتمال مرور مسؤول كبير ليس له مكان إلا مستشفى الأمراض العقلية، حتى تختبر قواه العقلية التي هي بالتأكيد قاصرة على فهم حدوده، ولهذا وصفت الإجراء بأنه «طبيعي».

عندما قرأت هذا الخبر بالتفاصيل التي ذكرتها شعرت بما شعرتم أنتم، شعرت بمزيج من الغضب والدهشة والحسرة والألم، وطلبت من الزملاء السؤال حول أبعاد هذه القصة المحزنة، وعلمت أن الشاب الذي يوشك أن ينهي دراسته في الجامعة الأميركية لم يفعل أكثر من الإصرار على حقه في أن يضع سيارته في مكان مسموح فيه بذلك، وأعتقد أن هذا حقه حتى لو كان أحد راكبي السيارات «ذات الستائر السوداء» سوف يمر في الطريق، وكانت النتيجة أن اقتاده الحراس إلى قسم الشرطة متهمينه باعتراض موكب المسؤول الكبير، وحاول الشاب أن يدافع عن نفسه ويشرح وجهة نظره وأنه لم يعترض موكب أحد، ولم يسمع له أحد ووضع في الحجز طيلة النهار، وفي نهايته تقرر عرضه على مفتش الصحة لبيان حالته النفسية، ويبكي الشاب وهو يعود إلى الحجز ليبيت فيه ليلته ليقتاد في الصباح إلى مفتش الصحة الذي يقرر بأنه «مختل عقلياً»، ويقرر إيداعه ٤٥ يوماً تحت الملاحظة. المصادفة وحدها هي التي توقف هذا المسلسل الأليم الكئيب، إذ يعرف المسؤول الكبير بما حدث عن طريق شخص آخر يعرف الشاب المنكوب ويملك قدرة الاتصال بالمسؤول الكبير الذي يقرر وقف كافة الإجراءات ويعود الشاب إلى مترله.

عاد الشاب إلى منزله لكنه لن يكون أبداً ذلك الشاب الذي خرج في صباح أحد الأيام مقبلاً متفائلاً، ليواجه واقعا صادما، من عاد بعد هذه التجربة لن يكون أبداً الشاب الذي كان المجتمع يأمل أن يكونه.

ليست الحكاية تجربة تعرض لها شخص واحد، لكنها تصلح كدلالة على كم الأخطاء التي تدير به مؤسسات الدولة – أي دولة – علاقاتها مع أفرادها، ونموذج لكيفية توسيع الهوة بين المسؤولين والقيادات وبين الجماهير، أسلوب مثالي لتأكيد العزلة بين الطرفين، الدولة وقياداتها ومسؤوليها من جهة، والناس في الجهة الأخرى، التي يمكن أن تتحول إلى جهة مقابلة.

عودة مرة أخرى إلى السؤال الأميركي الشهير «لماذا يكرهوننا؟»، هو سؤال طرح في وقت أزمة، ولست أدري هل بدت العلاقة بين هذا السؤال وبين القصة المؤلمة التي ذكرت؟

* * * *